المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سبل تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. طه حميد حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2019
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 15:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سبل تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في العراق

الاستاذ

المساعد الدكتور

طه حميد حسن(*)

المقدمة

لايعد خروج العراق من المنظومة العربية حالة طارئة فحسب، بل ويعد هذا الأمر خروجا عن المألوف، لذا فمن الضروري ومن مصلحة كل الأطراف المعنية بهذا الأمر معالجة هذا الخلل بغية إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وذلك لأن المسؤولية تفرض على الجميع بذل أقصى الجهود التي من شأنها تعزيز الحضور العربي الدبلوماسي والسياسي في العراق.

ولما كان العراق جزءٍ لا يتجزء من المنظومة العربية بل يعد الجزء الحيوي والهام منها ، فأن أية محاولة لاقتطاع هذا الجزء سواء بإبعاده أو الابتعاد عنه سوف يترتب عليها مخاطر وآثار سلبية على العراق والمنظومة العربية على السواء، وهذا ما حصل في المرحلة الماضية بفعل الظروف التي مر بها العراق–ظروف الاحتلال العسكري من قبل قوات التحالف وما تبعها من تدهور في الأوضاع الأمنية–الأمر الذي تمخض عنه انحسار ومن ثم غياب الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في هذا البلد، وهو ما يستدعي بذل أقصى الجهود ومن قبل كل الأطراف المعنية بهذا الأمر بغية ملء الفراغ الذي نجم عن هذا الغياب العربي على الساحة العراقية.

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول انحسار وغياب الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في العراق ، ولمعالجة تلك الإشكالية نرى من المناسب تحليل أسباب تلك الظاهرة التي تعد ظاهرة طارئة ولا ينبغي أن تستمر ، وهذا ما يستدعي البحث عن أفضل السبل وعلى كل الأصعدة والمستويات لإعادة العراق إلى الصف العربي وهذه هي الحالة الطبيعية ، وهو ما يتطلب العمل بكل الوسائل والسبل على تعزيز الحضور العربي دبلوماسيا وسياسيا في العراق من منطلق الحرص المشروع على

(*)كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

تحقيق المصالح المشتركة بين كل من العراق والدول العربية وعلى وجه الخصوص بينه وبين دول الجوار الجغرافي العربية.

وهذه الدراسة تعد محاولة متواضعة من قبل الباحث لإثبات فرضية مفادها : (: تضافر الجهود من قبل الحكومة العراقية والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الأعلام باتجاه تثبيت الأمن وتنسيق المواقف بل واستثمار كل الفرص المتاحة لجذب العرب حكومات ومستثمرين ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات إقليمية سوف لا تفضي إلى تعزيز الحضو . الدبلوماسي والسياسي العربي في العراق فحسب، بل ستفضي حتما إلى تعزيز المصالح الحيوية المشتركة وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين كل من العراق ودول الجوار الجغرافي العربية على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم).

وبكل تأكيد تتطلب مهمة تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في ال وضع إستراتيجية عراقية شاملة تقوم على أساس تبني أفضل السبل الكفيلة لبلوغ تلك الغاية ومن خلال العمل على إزالة كل العقبات التي تعترض هذا السبيل، ومن ثم العمل على تبديد كل المخاوف التي حالت–ومازالت تحول–دون هذا الحضور أولا، ومن ثم العمل على تمتين الروابط وتعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية بين العراق وكل دولة من دول الجوار العربي على حدة وبينه وبين المنظومة العربية برمتها ومن خلال الجامعة العربية على وجه الخصوص ثانيا.

وعلى ذلك تنقسم هذه الدراسة إلى مباحث ثلاث، فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يأتي :

المبحث الأول: العراق والعرب : وحدة المصير والمصالح المشتركة : سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : الروابط والمصالح المشتركة بين العراق والعرب.

المطلب الثاني : دواعي تعزيز العلاقات العراقية–العربية في ظل الوضع الراهن.

المبحث الثاني: أسباب الغياب العربي في العراق : وسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأسباب السياسية .

المطلب الثاني: الأسباب الأمنية.

المبحث الثالث: سبل تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في العراق: وسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب أربع وكما يأتي:

المطلب الأول: السبل الدبلوماسية
المطلب الثاني: السبل السياسية
المطلب الثالث: السبل الأمنية
المطلب الرابع: السبل الإعلامية
الخاتمة: وسوف يتضمن جملة من الاستنتاجا والتوصيات

المبحث الأول: العراق والعرب: وحدة المصير والمصالح المشتركة
المطلب الأول: الروابط والمصالح المشتركة بين العراق والعرب

لاريب أن الروابط والمصالح التي تربط العراق بالدول العربية على وجه العموم ودول الجوار الجغرافي على وجه الخصوص هي روابط متينة ومتجذرة في عمق التاريخ وراسخة في الجغرافيا، وهي أوثق وأكثر عمقا من أية روابط ومصالح تربط أية أمة أو أية مجموعة أو منظومة إقليمية في العالم، فلا جرم أن العراق جزء من الأمة العربية ويرتبط أبناء هذه الأمة برابطة الدم والأصل الواحد والتأريخ المشترك واللغة المشتركة والأرض المشتركة والثقافة المشتركة والدين المشترك والمصير المشترك فضلا عن المصالح المشتركة والتحديات المشتركة، وينبغي أن لا تبقى تلك الروابط مجرد عواطف وأحاسيس ومشاعر، أو مجرد أفكار ونظريات وضعت من قبل المفكرين والمنظرين بل ينبغي أن تترجم تلك الروابط إلى أفعال، وهو ما لايتحقق إلا بعودة العراق إلى منظومته العربية ومن خلال عودة العرب إلى الساحة العراقية.

المطلب الثاني: دواعي تعزيز العلاقات العراقية–العربية في ظل الوضع الراهن.

أن المصالح والسعي لتحقيقها والتعاون والاعتماد المتبادل لإنجاز ما لا يمكن إنجازه أو ما لا يمكن إنجازه بتكاليف وأوقات وجهود أقل بغير العمل المشترك تعد بحد ذاتها دافعا قويا لتعزيز العلاقات العراقية– العربية في ظل الوضع الراهن وينبغي على العراقيين والعرب على السواء تجاوز الماضي بكل تبعاته متعظين بتجارب الأمم والشعوب وأبرز مثال على ذلك علينا النظر إلى الدول الأوربية التي تجاوزت حروبها الطاحنة في النصف الأول من القرن العشرين واختلافاتها اللغوية لبناء مشروع عمل مشترك بدأ بالاقتصاد والتجارة المتبادلة ليشمل البيئة المحيطة الشاملة بالعمل الاقتصادي من النقل والنقد والاتصالات والتشريعات ثم امتد إلى

السياسات الخارجية والدفاعية، في حين عجزت الدول العربية التي أسست الجامعة العربية التي بدأت العمل منذ عام –أي قبل قيام السوق الأوروبية المشتركة باثني عشر عاما–عن التقدم خطوات معقولة وملموسة في تحقيق مصالح وبرامج إقليمية ومشتركة[1].

كما أن من دواعي تعزيز العلاقات العراقية–العربية في المرحلة الراهنة أن العالم بدأ يتجه نحو تعزيز التكامل–لإقليمي السياسي والاقتصادي وذلك بهدف مواجهة التحديات التي بدأت تعصف بالعالم ولم يعد بمقدور الدول بمفردها مواجهة تلك التحديات ولعل أبرز تلك التحديات ظاهرة العولمة والأزمات الاقتصادية ،ذلك أن البلدان فرادى أضحت عاجزة عن تحمل أعباء الآثار السلبية التي تفرزها تلك التحديات.

ولما كان العامل الاقتصادي قد أضحى عاملا مهيمنا على العلاقات الدولية بمعنى تغليب المصالح الاقتصادية على ما عداها[2] وهو ما ينبغي أن يدفع العرب والعراقيين للسير قدما باتجاه تحقيق نوع من أنواع التكامل السياسي والاقتصادي الذي سيعود بالتأكيد بالمنفعة المتبادلة لكل الأطراف حكومات وشعوب.

ولما كان العراق جزءٍ من المنظومة الإقليمية العربية لابل هو الجزء والعنصر الهام في تلك المنظومة، ولما كان ابتعاد العرب عن العراق في المرحلة الماضية قد ترتب عليه آثارا سلبية لم تنعكس على العراق وحده بل انعكست على الدول العربية لاسيما دول الجوار الجغرافي ومن كل النواحي وعلى وجه الخصوص من الناحيتين الاقتصادية والأمنية، وكل ذلك مدعاة لعودة العراق إلى المنظومة الإقليمية وذلك لايتحقق–بكل تأكيد–إلا من خلال عودة العرب إلى الساحة العراقية وذلك لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي وبغية الحفاظ على تلك المنظومة باعتبارها منظومة متكاملة.

المبحث الثاني: أسباب الغياب العربي في العراق

المطلب الأول: الأسباب السياسية

من المعروف أن وقوع العراق تحت الاحتلال الأميركي والقوات المتحالفة معها ومنذ شهر نيسان سنة ، كان قد وقف حائلا دون إرسال جميع الدول العربية لسفرائها للعراق باستثناء مصر ، وقد شكلت ضبابية وعدم وضوح الوضع السياسي في

---

[1] -- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص٣٨.

[2] - مجموعة باحثين : الدبلوماسية العربية ،دبي ،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر،٢٠٠٣،ص ٤٨.

العراق ولمدة ليست بالقصيرة عائقا هاما أمام امتناع الدول العربية لتعزيز حضورها الدبلوماسي والسياسي في العراق.

كما كان أحد أسباب الغياب العربي عن العراق أن المعارضين للنظام الجديد، صوروا التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق وكأنه يعطي شرعية لحالة لا يريدونها[0].

ولاريب أن مخاوف وقلق الدول العربية ازدادت بعد احتلال القوات الأميركية للعراق لإدراكها بصعوبة – ولربما استحالة–انسحاب تلك القوات من هذا البلد، لاسيما بعد أن كشف تقرير كان قد صدر عن وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين قدم إلى الرئيس جورج بوش نهاية سنة ، إن الولايات المتحدة لم تقم بغزو العراق كي تنسحب منه، بل إنها ذهبت من أجل مصالح وأهداف ينبغي تحقيقها، كان من أهمها ربط العراق بسلسلة من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية بغية العمل على ايجاد ضمانات للنفوذ الأميركي في العراق[0].

وبكل تأكيد وقعت الدول العربية حتى تلك التي تعد من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأميركية تحت ضغوط الرأي العربي العام الذي أسهم في امتناعها من الحضور في الساحة العراقية على الرغم من تعرضها للضغوط الأميركية في هذا الاتجاه وكثيرا ما كانت توجه الإدارة الأميركية انتقاداتها إلى تلك الدول وكان آخرها ما جاء على لسان السفير الأميركي في بغداد (كروكر) في منتصف شهر نيسان سنة ، الذي انتقد بشدة عدم وجود أي تمثيل دبلوماسي عربي في بغداد وعدم زيارة أي وزير عربي للعراق وتساءل عن غياب أي دور عربي في العراق قائلا(: (لماذا ابتعد العالم العربي عن العراق الذي كان عضو) مؤسسا لجامعة الدول العربية، ويقع في قلب العالم العربي على مر التاريخ، ومن مصلحة العالم العربي وجيران العراق أن يتحقق الاستقرار وهذا لن يتحقق إلا إذا تحقق الاستقرار في العراق)[0].

---

[3] - وفيق السامرائي : الانفتاح العربي على العراق ضرورة ملحةمو ع-موسوعة البينة- الملف نت / ١٢-١٠-٢٠٠٨م -.

[4] - انظر كل من :كوثر عباس الربيعي :العراق في المنظور الأميركي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد٣٦،نيسان ٢٠٠٨،ص٤٧، وكذلك:ابراهيم خليل العلاف :الولايات المتحدة الأميركية ومحاولة (لمة) و(تدويل)وضع الأمن في العراق ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات الإ ليمية بجامعة الموصل،٢٠٠٣،ص ص ٣-٥.

[5] - نقلاً عن البي بي سي في ١٧ ابريل/نيسان ٢٠٠٨.

كما أن الدول العربية التي كانت تواجه ضغوطا من قبل أطراف عراقية عديدة تدعوها لعدم العودة إلى الساحة العراقية بحجة أن عودتها تعني دعما لقوات الاحتلال، كثيرا ما كانت تتسلم طلبات من جهات عراقية كثيرة وعلى مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية بذات الوقت تدعوها لتعزيز حضورها في الساحة العراقية.

كل ذلك كان قد وضع الدول العربية في حالة من التردد في العودة إلى العراق، وفي الوقت الذي كانت بعض الدول العربية متهمة بطريقة أو بأخرى بالقيا بدور ما في تغذية حالة أللاستقرار، كانت الدول الأخرى متهمة بعدم القيام بأي دور لمساعدة العراقيين في بناء دولتهم ومن خلال دعم العملية السياسية الجارية في العراق.

وبكل تأكيد فأن الدول العربية كانت–ومازالت–تضع شروطا على العراقيين بعضها ضمنية وأخرى معلنة، ومن تلك الشروط ضرورة اتخاذ مواقف ايجابية وفاعلة على صعيد المصالحة السياسية واستعادة السيادة الوطنية من خلال تحديد العلاقة المستقبلية أمنيا وعسكريا مع الولايات المتحدة الأميركية، لذلك ظلت الكثير من الدول العربية عازفة عن استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة العراقية وامتنعت عن تقديم المساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية لأنها ترى أن ذلك ربما يخدم أهداف الاحتلال[6].

المطلب الثاني: الأسباب الأمنية

شهدت الساحة العراقية انحسارا ومن ثم غيابا عربيا أثر تدهور الأوضاع الأمنية في العراق،لاسيما بعد أن تم استهداف السفارات العربية في العراق، من قبل التنظيمات والعناصر المسلحة، وكان ذلك فعل يراد منه طرد الوجود العربي من العراق[7].

وقد شكلت حادثة اختطاف ومقتل السفير المصري (إيهاب الشريف) في منتصف سنة في بغداد نقطة تحول خطيرة في العلاقات الدبلوماسية بين العراق والدول العربية، كما أن دخول العراق في محنة الاقتتال الطائفي وتزايد حالات

---

[6] - احمد إبراهيم محمود:إشكاليات الوجود العسكر الأجنبي في العراق ، مجلة السياسة الدولية، الأهرام ، العدد ١٦٣، يناير ،٢٠٠٦، ص ١٥٧.
[7] - وفيق السامرائي : مصدر سابق.

التهجير القسري وعلى وجه الخصوص بعد أحداث تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في شهر شباط سنة ومن ثم تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية التي طالت الكثير من الأبرياء من المدنيين من خلال تزايد تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة حتى وصلت في بعض الأحيان–حسب تأكيد أحد المسئولين الأمنيين في بغداد في سنة –إلى سيارة مفخخة في الأسبوع.

ومما لاشك فيه أن بقاء قوات الاحتلال في العراق كان قد ساعد على تزايد العنف والعمليات الإرهابية ليس فقط في العراق بل وفي المنطقة عموما، وكان ذلك باعتراف جهاز الاستخبارات القومي الأميركي الذي أكد–في معرض تقديره للنتائج التي تمخض عنها احتلال العراق من قبل القوات الأميركية وحلفائها–على ما يأتي: (ساعد غزو العراق واحتلاله في تفريخ جيل جديد من الراديكالية الإسلامية)[0].

وبالمحصلة النهائية أسهم كل ذلك في انحسار وغياب الحضور العربي الدبلوماسي في الساحة العراقية ليس فقط بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في بغداد خصوصا وفي العراق عموما بل بفعل أن أعمال القتل والخطف كانت قد طالت أعضاء السلك الدبلوماسي العرب والأجانب وكان أبرزهم الملحق الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة قي شهر أيار .

وإزاء ذلك شرعت الحكومة العراقية–وعلى وجه الخصوص منذ الربع الأخير من العام وبداية العام – بالتحرك الجدي والمكثف باتجاه تبادل الزيارات وتعزيز الاتصالات مع العديد من الدول العربية بغية إعادة العلاقات العراقية– العربية من خلال البدء بفتح السفارات العربية في العراق وذلك بالتزامن مع الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في إطار تحقيق الأمن والشروع في مرحلة البناء والأعمار والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية ، مع سعي الحكومة الجاد لاستعادة السيادة العراقية كاملة غير منقوصة .

المبحث الثالث: سبل تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في العراق:

المطلب الأول: السبل الدبلوماسية

سعيا لاستعادة العراق إلى الصف العربي وتفعيل الحضور العربي دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا في الساحة العراقية، ينبغي العمل على تفعيل

---

[8] - مجموعة باحثين :التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٩٧.

الدبلوماسية بكل أنواعها من خلال تعزيز وتكثيف الاتصالات مع العرب وفي كل الأصعدة والمجالات ومن ذلك:

:- الدبلوماسية الشعبية: لما كانت هنالك روابط عائلية وقبلية ومذهبية وتاريخية وسياسية تربط عناصر مهمة في المجتمع العراقي مع المحيط العربي المجاور له وعلى وجه الخصوص مع كل من سوريا والأردن وأغلب الدول الخليجية[0]، وهذا الواقع يشجع على تفعيل الدبلوماسية الشعبية من خلال تكثيف الاتصالات بين العراقيين والأشقاء العرب لاسيما من خلال الزيارات التي ينبغي أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني للدول العربية بغية تشجيع العرب للعودة بقوة من جديد إلى الساحة العراقية لاسيما بعد تحسن الأوضاع الأمنية في العراق.

. - الدبلوماسية الشخصية: لما للاتصالات واللقاءات التي تتم بين القادة والزعماء السياسيين من أهمية في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ينبغي تنظيم زيارات متوالية من قبل المسئولين العراقيين سواء من الحكومة أو البرلمان لتعزيز الثقة بين العراق وأشقائه العرب أولا، ولإطلاع الحكومات العربية–ولاسيما دول الجوار الجغرافي–على انجازات الحكومة لاسيما في مجالي الأمن والأعمار ثانيا، وعلى الرغم مما كان قد تحقق بعد الزيارات التي قام بها كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس البرلمان العراقي ومسئولين آخرين إلى العديد من الدول العربية ولكن ينبغي مواصلة هذا الجهد لتحقيق المزيد في هذا الاتجاه لأن ذلك من شأنه خلق تفاهم وتقارب وتعاون يصب في مصلحة كل الأطراف.

- الدبلوماسية الرسمية:ينبغي العمل على اختيار أعضاء السلك الدبلوماسي على وفق معايير الكفاءة والنزاهة والمهنية المستمدة من الخبرة العلمية والعملية ،وبالتالي ينبغي مراعاة الحرفية والمهنية التخصصية عند اختيار الأشخاص للمناصب الدبلوماسية ، وذلك كي يكون هؤلاء على معرفة بالبروتوكولات الخاصة بحركة الدبلوماسي وحدود أنشطته وكيفياتها، كما ينبغي تدقيق الخيارات في تجرد هؤلاء الأشخاص من المرجعية المنحازة لتمثيل فلسفة جهة حزبية أو عقائدية عراقية فينسى هؤلاء . في خضم

[9]- مجموعة باحثين: الدبلوماسية العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٨.

(نضالهم الحزبي) ولا نقول عملهم وأداء واجباتهم الدبلوماسية. تمثيل العراق لمصلحة تمثيل التزامهم جهة سياسية حزبية معينة وفلسفتها .

على ذلك فإذا ما تم تجاوز تلك الإشكالية وأضحى انتقاء أعضاء السلك الدبلوماسي على وفق المعايير الصحيحة وتكثيف برامج التدريب العلمي والعملي لهم، لاسيما وأن العراق في هذه المرحلة هو بأمس الحاجة لمن يمثله تمثيلا يليق بمكانته ودوره العربي، حينذاك يمكن أن يعمل هؤلاء على طمأنة أشقائهم العرب وإشاعة روح الصداقة والأخوة وإزالة آثار الحقد وثقافة الثأر وجميع مخلفات الحروب وفتح صفحات جديدة من خلال إشاعة روح التسامح والتعايش( ).

المطلب الثاني: السبل السياسية

على الرغم مما شهدته هذه السنة– -- من انفتاح نسبي عربي على العراق، كما كانت البعض من الدول العربية قد أبدت استعدادها لتقديم العون والمساعدة للعراق، إلا أن الكثير منها مازالت مترددة في الحضور الدبلوماسي في العراق، وهو ما يجعلها متحفظة بموقف انتظاري لما ستؤول إليه مجمل العملية السياسية.

لذا ينبغي العمل على تنشيط العملية السياسية وتفعليها من خلال تنسيق المواقف بين كل الأطراف سواء المشاركة منها في البرلمان والحكومة وممن هم ما زالوا خارج العملية السياسية مع التنسيق مع كل منظمات المجتمع المدني بغية تنفيذ كل البرامج التي أطلقتها الحكومة، لاسيما برنامج المصالحة الوطنية، فضلاً عن ضرورة العمل على الإسراع في تطبيق اتفاقية سحب القوات الأجنبية التي تم التوصل إليها مع الولايات المتحدة الأميركية وتم التصديق عليها من قبل هيئات السلطة الاتحادية الثلاث–الحكومة العراقية ممثلة بمجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الرئاسة–في نهاية سنة ، وذلك بغية إنهاء تواجد القوات الأجنبية على أرض العراق وصولا إلى استعادة السيادة العراقية كاملة وهو ما سيفتح آفاقا واسعة أمام عودة السفارات العربية إلى العراق التي أغلقت أبواب البعض منها بسبب وقوع العراق تحت الاحتلال والتشكيك في شرعية السلطة القائمة في ظل هذا الوضع ،والبعض الآخر

---

[10] - كريم شغيدلة:الموقع الجغرافي للعراق،في ندوة دول الجوار التي نظمها مركز الصباح للدراسات الإستراتيجية، شبكة الإعلام العراقي،٢٠٠٨ ، ص٨.

من تلك السفارات سلكت نفس المسار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلد لاسيما بعد الربع الأول من سنة –.

وعلى الرغم مما بذلته الحكومة العراقية من جهود في أطار المصالحة الوطنية ولكن ينبغي أن تستند تلك الجهود على إستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد ، وذلك لأن جهود المصالحة في جميع المجتمعات التي خرجت من أتون الصراعات تشكل اللحمة التي تجعل عملية إعادة الإعمار في ما بعد الصراع متماسكة وفاعلة، ويتعين السعي وراء المصالحة لا على المستوى الوطني فحسب، بل على المستويات المحلية أيضا، وينبغي أن لاتقتصر المصالحة على المجال السياسي فقط وأنما في المجال الاجتماعي أيضا وفي جميع المواقع ضمن المجتمع، ويجب تشجيع الناس على العمل معا بصورة بناءة من أجل الصالح العام( ).

على ذلك ينبغي معالجة المصالحة في العراق من خلال اتباع خطوات هامة أهمها الاقرار بالمسئولية وكسر نمط الثأر ونبذ الأحقاد والكراهية وبث روح التسامح والتعايش من جديد ووضع أسس متينة لبناء علاقات حميمة ووطيدة ( ).

وينبغي أن تتضافر الجهود الدولية والإقليمية (المنظمات الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص الجامعة العربية) والجهود الوطنية (المؤسسات العراقية الحكومية وغير الحكومية) بغية تعزيز المصالحة من خلال تبني برامج وخطط مدروسة والعمل على تنفيذ تلك البرامج والخطط( ).

ولاريب أن الفرص السانحة قد ازدادت بشكل فعلي أمام جهود المصالحة لاسيما بعد الجهود التي بذلتها الحكومة برئاسة (نوري المالكي) بعد سلسلة العمليات العسكرية الرامية إلى تعزيز الاستقرار وتثبيت الأمن منذ بداية العام ، وبالتالي ينبغي استثمار تلك الفرص لتحقيق مصالحة حقيقية وفاعلة سياسيا واجتماعيا على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

أن تطور الأحداث في العراق أثبتت للجميع بما لايقبل الشك أن نجاح العملية السياسية في هذا البلد يتوقف على تكاتف العراقيين وتنسيق المواقف فيما بينهم

---

[11] ديفيد .ستيل : ستراتيجيات المصالحة في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٣٥٧، ٢٠٠٨، ص١٥٣.

[12] - نفس المصدر السابق ، ص١٥٤.

[13] - هنالك توصيات بشأن خطط وبرامج المصالحة تتضمن مجموعة من العناصر وللاطلاع على التفاصيل راجع : المصدر السابق ، ص١٥٤.

على مستوى القيادات السياسية وتوفير الأجواء المناسبة لتحيق التعايش بين عموم أبناء الشعب وانسجامهم بمختلف انتماءاتهم وأطيافهم وهذا هو السبيل الوحيد لإعادة الاستقرار وتثبيت الأمن وهذا الأمر بحد ذاته يعد بمثابة ضمانة أكيدة لتحقيق الاستقلال الوطني وهو ما يفتح الآفاق الواسعة أمام تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في العراق.

المطلب الثالث: السبل الأمنية

لاريب أن الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية ضمن إطار خطة فرض القانون والمضي قدما في تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية الذي استثمرته الحكومة في تطويق العناصر المسلحة والخارجة عن القانون بغية القضاء على الإرهاب من جانب وبناء عراق جديد يقوم على التسامح والتعايش بين مختلف الأطياف وتوسيع آفاق المشاركة السياسية من جانب آخر، وكان ذلك كله قد أسهم بشكل كبير في تثبيت الأمن لاسيما نهاية سنة وخلال سنة ، وهو ما شجع على توافد عدد كبير من المسؤولين والقادة العرب إلى العراق، فقد زار بغداد–وحسب التسلسل الزمني منذ بداية سنة –كل من الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، ووزير خارجية سورية وليد المعلم، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ووزير خارجية مصر احمد أبو الغيط، وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

وعلى الرغم من أن فترة زيارة كل من هؤلاء كانت قصيرة لاعتبارات أمنية، لكن مجرد الحضور إلى بغداد كان كافيا لإيصال رسالة ايجابية واضحة، تفتح الباب امام اتصالات أوسع، طبقا للمعطيات على الساحة العراقية، وكلما أعطت بغداد اشارات ايجابية مهمة، وكلما تطلبت الحال، سوف تتسع بالتأكيد أبواب الترابط لتشمل الأفق العربي الفسيح [14].

ويمكن القول أن زيارات المسؤولين العرب أعطت دفعا قويا ومهما، وقدمت مؤشرات واضحة على أن العراق باق في محيطه العربي رغم كل المحاولات الرامية إلى ابعاده .

وتأسيسا على ذلك، فان زيارات المسؤولين العرب مهمة ومؤثرة ليس فقط لعدم ترك الساحة للآخرين، بل أيضا لتعزيز ثقة العراقيين القوية بانتمائهم العربي، بل

---

[14] - وفيق السامرائي : مصدر سابق.

وافساح المجال أمام المساهمات العربية في حل الاشكالات والمشاكل العالقة في الساحة العراقية ومن خلال حضورهم السياسي والدبلوماسي في تلك الساحة.

في هذا السياق صدرت تصريحات من قبل العديد من المسئولين العرب تؤكد حرصهم على ضرورة عودة العرب إلى العراق وعودة العراق لمنظومته العربية ومن ذلك ما قاله الرئيس السوري بشار الأسد:(أن تعزيز الحضور العربي في العراق هو مسؤوليتنا جميعا ولابد أن يكون الموقف العربي واحدا موحد)[15]، كما قال وزير الخارجية المصري:(نحن نشعر أنه الوقت المناسب للمجيء إلى العراق وبناء علاقات أعمق بين مصر والعراق)[16]: ويأتي هذا التصريح بعد تأكيد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري على حاجة العراق للحضور المصري على الساحة العراقية حينما قال:(بغداد تتطلع لمساعدة مصر لتطوير بنيه العراق التحتية التي دمرتها الحرب)[17]، وفي غضون ذلك بادرت بعض الدول العربية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة للإعلان عن عزمها لتسمية سفيرها لدى العراق، كما أعلنت سوريا عن تسمية سفيرها لدى العراق في شهر أيلول سنة ، وبعدها أعلنت الجامعة العربية عن تعيين سفيرها هاني حلاف لتسلم مهامه كرئيس لبعثة الجامعة في بغداد في شهر تشرين الأول سنة بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا منذ شهر كانون الثاني سنة عندما استقال سلفه مختار لماني بسبب ما وصفه :عدم وجود رؤية عربية لما يتعلق بالعراق)[18].

على ذلك فإن مهمة تعزيز الحضور السياسي والدبلوماسي العربي في العراق وبصورة متوازية مع الجهود السياسية تستدعي من الحكومة العراقية أن تكثف جهودها في سبيل العمل على بناء قوات أمنية عراقية وطنية كفوءة مزودة بتقنيات عالية وبمعدات متطورة وبرؤية مؤسساتية خالصة وولاء وطني حقيقي وتعمل بمهنية عالية وقادرة على تطبيق القانون وإرساء دعائم النظام والعمل على تثبيت الأمن والدفاع على أرض العراق وشعبه وسيادته ومسك حدوده ومنع التسلل من قبل كل العناصر الخارجة على القانون من والى العراق الأمر الذي سيفضي إلى الاستقرار السياسي ويشجع على الاستثمار وتنشيط الحياة الاقتصادية وهو ما سيعزز التفاعل الإيجابي بين العراق وجيرانه العرب على وجه الخصوص.

---

[15] - وكالة الأنباء السورية بنا في ٩ نوفمبر تشرين ول ٢٠٠٨.
[16] - نقلاً عن البي بي سي في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
[17] - المصدر نفسه.
[18] - المصدر نفسه.

ومما لاشك فيه أن الحكومة العراقية كانت قد بذلت جهودا كبيرة أسهمت في تحسين قوات الامن، فقد ازداد عدد تلك القوات حتى وصل نهاية سنة إلى ألفا ثم وصل عدد قوات الشرطة إلى ألف نهاية سنة ( ) كما شهدت قوات الجيش تسارعا كبيرا في حجم قدراتها ونوعيتها، وقد صرح وزير الدفاع العراقي الحالي عبد القادر العبيدي في هذا الصدد قائلا: (كانت لدينا قيادة عمليات واحدة، في حين بلغت حاليا سبع قيادات، ولم يكن لدينا سوى عدد قليل من الأفواج، في حين أصبح لدينا أكثر من فرقة كاملة التجهيز موزعة على فوج وتضم ما يقارب ألف جندي)( )، وبذلك أضحى أكثر من % من أفواج وألوية الجيش العراقي قادرة على قيادة العمليات العسكرية ضد المسلحين الخارجين عن القانون مع الاكتفاء بالإرشاد والإسناد فقط من قبل قوات التحالف ، كما أن العنف كان قد انخفض بنسبة % % خلال الربع الأخير من هذه السنة ( )(%).

ومن جانب آخر كان قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال (ديفيد بتريوس) قد قال نهاية يوليو/تموز : (أن القوات العراقية والأمريكية تسيطر حاليا على معظم مناطق العراق، وبات ممكنا أن تتولى القوات العراقية المسؤولية الأمنية عن كافة أنحاء البلاد في غضون نهاية العام المقبل)( ).

ومع كل ما تحقق على الصعيد الأمني ما زالت هناك حاجة للقيام بمزيد من الإجراءات لبناء القوات العسكرية والأمنية لكي تكون قادرة فعلا على القيام بمهمتها بمفردها في الحفاظ على أمن البلاد في كل أرجاءها لاسيما أنها أمام مهمة ملء الفراغ الذي سيترتب على انسحاب القوات الأجنبية لحظة تطبيق اتفاقية سحب تلك القوات في بداية سنة .

المطلب الرابع :السبل الإعلامية :

لاجرم أن واحدة من أهم الأسباب التي أبعدت العرب عن العراق في المرحلة الماضية – بالتحديد منذ ما بعد نيسان سنة – هو الدور الإعلامي الذي لعبته بعض

---

[19] - حسب ما جاء في كلمة وزير الداخلية جواد البولاني بمناسبة يوم تأسيس الشرطة العراقية في ٩-١-٢٠٠٩- نقلاً عن وكالة العراقية .

[20] - رعد الحمداني، المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد٣٥٦، ٢٠٠٨، ص ١١٠.

[21] - جاء ذلك في مؤتمر مجلس الأمن الخاص حول الأوضاع في العراق في ١٥-١١-٢٠٠٨- جريدة الصباح العدد١٥٣٨-في ١٦-١١-٢٠٠٨

[22] على موقع البي بي سي في ١٠ آب- اغسطس ٢٠٠٨

وسائل الإعلام العربية وعلى وجه الخصوص بعض الفضائيات العربية التي حاولت أن تصور الأوضاع بطريقة مغرضة ، وحاولت في كثير من الأحيان تشويه الحقائق، بل وأسهمت تلك الوسائل الإعلامية في مساعدة التنظيمات والعاصر الإرهابية في تنفيذ عملياتها كما ساعدتها في عمليات التجنيد والتمويل.

وبالمقابل لم تكن وسائل الإعلام العراقية لاسيما المرئية منها والفضائيات على وجه التحديد بالمستوى الذي يؤهلها للرد على وسائل الإعلام التي حاولت وبشكل مستمر النيل من التجربة العراقية الجديدة وكشف نواياها المغرضة من جانب، كما أنها لم تتمكن من إبراز الجوانب الإيجابية التي بدأت تتحقق على الساحة العراقية وعلى كل الأصعدة السياسية منها والتي تتمثل بالممارسات الديمقراطية التي خاض غمارها الشعب العراقي وسط أجواء أمنية صعبة للغاية ومن ذلك الاستفتاء الشعبي حول الدستور سنة والانتخابات البرلمانية سنة ، فضلا عن الإنجازات التي تحققت على الصعيد الأمني وعلى صعيد البناء والأعمار التي رسمت فيها الحكومة العراقية خطوات جدية لتصحيح مسارها وتوجيهها الوجهة الصحيحة من جانب آخر.

وإذا كانت هناك مشاكل وإشكالات سياسية وأمنية في المرحلة الماضية كانت بمثابة صيد ثمين للوسائل الإعلامية المعادية للشعب العراقي والتي طالما حاولت إغراقه في حرب أهلية لتمزيق وحدته وتدمير نسيجه الوطني والعمل على إسقاط تجربته السياسية الجديدة من خلال إثبات عجز حكومته عن مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فإن تحسن الأوضاع الأمنية ونجاح القيادات السياسية في إيجاد سبل وقنوات للتفاهم والتوافق حول قضايا شائكة عدة لعل أبرزها الاتفاق الذي حصل حول اتفاقية سحب القوات الأجنبية نهاية هذه السنة ( ) وقبل ذلك الاتفاق حول قانون انتخابات مجالس المحافظات وغيرها كل ذلك كان أسهم في استقرار الأوضاع وهو ما ينبغي التركيز عليه من قبل وسائل الأعلام العراقية بغية توضيح الصورة الحقيقية للواقع العراقي الجديد وضرورة إطلاع العرب–حكومات وشعوب–على التقدم الحاصل في العراق، وهذا الأمر يتطلب بدوره تفعيل مكاتب العلاقات العامة وصلاتها مع الجاليات من جهة ومع المؤسسات في أراضي الدول المستضيفة بخاصة أجهزة الإعلام والعمل على تزويد إعلام تلك الدول بالصورة الصادقة المنقولة بعين عراقية وفية وأمينة على مصالح البلاد بخاصة ونحن نعرف ما للإعلام من تأثيرات وما فيه من خلفية سابقة وتنوعات في أهداف تلك الأجهزة وتبعيتها أحيانا

لمؤثرات غير موضوعية في معالجة صورة العراق الحقيقية الجديدة وحتى القسم الخاص بشعبنا وقواه الوطنية من الصورة القديمة للعراق( ).

وكل ذلك سيسهم بكل تأكيد في تشجيع العرب على دعم العملية السياسية في العراق وتوثيق أواصر الأخوة والتعاون المشترك فضلا عن تشجيع الشركات والمستثمرين العرب للمشاركة في إعادة أعمار وبناء العراق وكل ذلك سيسهم بكل تأكيد في تعزيز الحضور السياسي والدبلوماسي العربي في العراق .

الخاتمة: استنتاجا وتوصيات

أولا- استنتاجا :

:- لما كان العراق جزء لا يتجزء من المنظومة العربية بل يعد الجزء الحيوي والهام منها لذا يعد خروجه من هذه المنظومة العربية حالة طارئة بل وغير طبيعية .

.- من الضروري ومن مصلحة العرب والعراقيين العمل بكل الوسائل والسبل لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وذلك من خلال إعادة العراق إلى المنظومة العربية ولايتحقق ذلك إلا من خلال العمل على تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في هذا البلد.

- أن مهمة العمل على تعزيز الحضور السياسي والدبلوماسي العربي في العراق تتطلب تعزيز الجهود الدبلوماسية من قبل مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العراقية بغية جذب العرب إلى الساحة العراقية.

- ينبغي أن تتضاعف جهود الحكومة العراقية باتجاه ترسيخ العملية السياسية ومن خلال تعزيز المصالحة الوطنية واستعادة السيادة الوطنية ، وهو ما يشجع العرب على العودة إلى الساحة العراقية.

- لاجرم أن تضاعف جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تثبيت الأمن وتحقيق الاستقرار سيسهم في الإسراع في عودة العرب إلى العراق وسيسهم ذلك بدوره في تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية بين العراق والعرب.

ثانياً-التوصيات:

:. ضرورة العمل بجدية وبتضافر كل الجهود ومن قبل كل العراقيين وعلى كل المستويات على تطوير الأوضاع الداخلية ،سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهو ما سيمنح البلد مناعة ذاتية ضد عمليات الإختراق الخارجية وسيفضي حتما إلى إفشال كل المخططات

---

[23] -تيسير عبدالجبارلدبلوماسية العرا ية وآفاق العمل المستقبلي،نت في مو ع ايلاف في ١٩-١-٢٠٠٤

التآمرية، وحينذاك سيتحقق الاستقرار وسيتعزز الأمن وسيكون البلد محط أنظار كل دول العالم لاسيما دول الجوار الجغرافي.

- العمل على مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد علاقات إيجابية بين العراق ودول الجوار الجغرافي العربية على وجه الخصوص والدول العربية عموما، لخدمة الأهدا المشتركة لكل الأطراف المعنية، وبما يعزز أمن المنطقة واستقرارها وازدهار شعوبها.
- العمل على تكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع العرب وعلى كل المستويات الشخصية والشعبية والرسمية، فينبغي تنظيم زيارات متواصلة من قبل أعضاء مجلس النواب ومن الوزراء ومجلس الرئاسة ومن الأشخاص الذين يمتلكون القدرة على تعزيز الثقة مع العرب على المستوى الحكومي والشعبي والعمل على فتح آفاق جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي، كما ينبغي تنظيم زيارات من قبل منظمات المجتمع المدني إلى الدول العربية وإجراء حوارات دائمة مع منظمات المجتمع المدني فيها وذلك بغية توثيق الصلات وتعزيز الروابط الأخوية بين الشعب العراقي وأشقائه العرب، والأهم من كل ذلك ينبغي التركيز على الدور الذي يجب أن يقوم به أعضاء السلك الدبلوماسي العاملين السفارات العراقية في الدول العربية والذي يتطلب منهم بذل جهود مضاعفة لتعزيز العلاقات العراقية العربية.
- ينبغي العمل على وضع إستراتيجية إعلامية هادفة وبناءة تقوم على أساس توضيح الصورة الحقيقية والتفصيلية عن الأوضاع في العراق والإنجازات المتحققة على كل الأصعدة السياسية منها والأمنية والاقتصادية هذا من جانب، ومن جانب آخر ينبغي إشعار العرب بحاجة العراق لدعم تجربته الجديدة من خلال عودتهم للساحة العراقية سياسيا ودبلوماسيا.